

قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين هموم مشتركة كثيرة ونتائج قليلة

الدوحة / علي الرشيد



صياغة أهداف جديدة لمجموعة الجنوب بشكل يتواءم مع المتغيرات الكبيرة والمتسارعة في ظل النظام الدولي (سياسياً واقتصادياً).

ومما يفاقم هذا الوضع هو ما لفت إليه وزير الخارجية السوري عن ظواهر الإرهاب والفرز والبطالة التي لا يمكن مكافحتها في ظل حروب مفروضة واحتلال مستمر وتهديدات بتوسيع مساحات الاحتلال (فلسطين والعراق)، ذلك لأن التنمية والاستثمار

بحاجة إلى أمن واستقرار وهو ما لا يمكن توفيره على أساس السياسات المطروحة على الجنوب (من الخارج).

ورغم أن المجتمع الدولي رصد ٥,٧% من الناتج القومي للدول الغنية من أجل مساعدة الدول الفقيرة في قمة الأرض في (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٣، فإن إحصاءات عام ٢٠٠٤ أوضحت أن الدول الإسكندنافية هي الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها، فيما لم تصل الولايات المتحدة صاحبة أعلى دخل قومي في العالم إلا إلى ٥% فقط، وهو أمر معيب لدولة كبرى تتسيد العالم وتستفيد كثيراً من خيراته.

وفي ظل العوالة وتحرير التجارة ووصفات (التصحيح الاقتصادي) الخاطئة والتي تصب في صالح الدول الغنية وغياب نظام تجاري عالمي منصف وعادل تقوم الدول القوية بحماية منتجاتها وتضع الضرائب على الواردات من الدول النامية بنسبة أربعة أضعاف مقارنة بواردات الدول الصناعية، لا يبقى معنى لشطب ديون (١٨) دولة من أشد الدول الإفريقية فقراً من قبل الاتحاد الأوروبي مؤخراً، ويفرض هذا الواقع على دول الجنوب البحث عن آليات جديدة لتحسين شروط التفاوض بين الشمال

تشكلت المجموعة عام ١٩٦٤ من (٧٧) دولة موزعة على قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، يجمع بينها أنها حديثة عهد بالاستقلال عن الاستعمار وتطلع إلى تنمية مجتمعاتها وبلدانها لتلحق بركب التقدم والنهوض.

لكن هذا التجانس لم يبق على حاله اليوم فهناك دولة مثل الصين مرشحة لتكون دولة عظمى تنهي عهد القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية (اقتصادياً وعسكرياً)، وهناك دولة مثل ماليزيا تعد واحدة من الدول الصناعية المتقدمة وأحد النجوم الآسيوية وهناك دول نووية مثل الهند وباكستان.. وثمة دول نفطية وغازية غنية مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وبالمعموم فإن هذه المجموعة التي يصل عددها إلى (١٣٢) حالياً، وتشكل نحو ثلثي أعضاء الأمم المتحدة تصنف حالياً إلى (٥٠) دولة واقعة تحت مستوى النمو و(٥٠) دولة نامية و(٣٢) دولة في طور النمو.

مستوى التعاون بين دول الجنوب أحرز تقدماً بسيطاً قدره رئيس وزراء جامايكا رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين بـ ١٠% منذ عقد القمة في هافانا عام ٢٠٠٠، ولعل هذا ما دعا للتشديد على ضرورة مساعدة دول الجنوب بعضها البعض والاعتماد على نفسها في المقام الأول وللتأكيد على ضرورة (رؤية الأفعال لا الأقوال). وبخلاف مبادرة أمير دولة قطر بتخصيص صندوق لدعم الدول الفقيرة وتبرعه له بمبلغ (٢٠) مليون دولار، ثم تبرع كل من الصين والهند لصالحه بمليوني دولار فإن (إعلان الدوحة) و(خطة عمل الدوحة للتنمية) وهما الوثيقتان اللتان صدرتا في ختام أعمال القمة تدوران في إطار الأمانى والتوصيات سواء كان ذلك في مجال محور العوالة أو العلم والتكنولوجيا أو التعاون بين الجنوب والجنوب أو التعاون بين الجنوب والشمال.

أما الظروف التي قامت في ظلها مجموعة الـ (٧٧) فقد تغيرت بسبب اختلال عملية التوازن الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والانحسار الفعلي لدور مجموعة عدم الانحياز، وبالمقابل بروز ظاهرة العوالة وتحرير التجارة وهو ما يزيد الطين بلة في حوار الطرفين بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يستدعي

والجنوب بعيداً عن التنظير المتكرر، خصوصاً وأن قوى هائلة تملكها هذه المجموعة على صعيد الثروات الطبيعية لدى بعضها والإمكانات النووية والصناعية لدى بعضها الآخر.

وإزاء تدخلات الولايات المتحدة والدول الكبرى في عمل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وتعرض مكانتها للابتزاز فإنه لا يلوح في الأفق إمكانية لقيام دول الجنوب بلعب أي دور في إصلاح المنظمة الأممية خلال الاجتماعات المكروسة لهذا الغرض في شهر أيلول/سبتمبر القادم بنيويورك، حيث لم تتوصل قمة الـ (٧٧) في الدوحة لرؤية واضحة وموحدة حول الإصلاح وآلياته، وتركزت بؤرة النقاشات حول من يحتل مقعداً إضافياً في مجلس الأمن فقط، وكأنها أساس المشكلة، وبدا أن المجموعة العربية والإسلامية ترى الأهمية في هذا الجانب باعتبارها تشكل ٢٠% من سكان المعمورة فيما تعتقد إندونيسيا بحكم أنها أكبر دولة إسلامية هي الجديرة دون غيرها بذلك، وفي ذات الجانب تعتقد الهند بحكم مكانتها في إطار دول العالم الثالث أنها الأنسب لشغل هذا الموقع.. وهكذا فإن مخرجات واجتماعات الدول النامية لا تبعث كثيراً على التفاؤل إلا في نطاق محدود للغاية. ■